تقييم ربحية المصارف التجارية العامة باستخدام مؤشرات السيولة –

دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد

Evaluation the profitability of public commercial banks using liquidity indicators- A comparison of the Rafidain and Rasheed study

حيدر عبد الهادي حميد **أ. م .د حسين عاشور جبرالعتابي**

الباحث **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد**

المستخلص

يعد موضوع السيولة والربحية من الموضوعات التي نالت عناية كبيرة من الكُتاب والباحثين في إيجاد طبيعة العلاقة وكيفية تحقيق التوازن بينهما يعد الهدف الأساس لكل مصرف. وتتلخص فكرة البحث بتقييم ربحية المصرف لمصرفي ذي طابع حكومي عراقي هما الرا فدين والرشيد باستخدام مؤشرا ت السيولة والمتمثلة ب(نسبة الرصيد النقدي ،نسبة السيولة القانونية ، نسبة التوظيف) وموشرات الربحية لبيان تأثرها بنسب السيولة والتي هي (معدل العائد على حقوق الملكية ، معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف ، معدل العائد على الموجودات ،ومعدل العائد على الودائع)

ولاستيعاب متغيرات البحث تم صياغة مشكلة البحث والتي تشير إلى قدرة المصرف على تعظيم أرباحه من نتائج أعماله دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة المصرفية التي لديه وبالتالي ينعكس سلبا على سمعة المصرف وثقة المتعاملين معه في مواجهة التزاماتهم المالية وعليه قام البحث على جملة من الأهداف أهمهما تقييم الربحية المصرفية وسيولتها باستخدام المؤشرات الخاصة بهم وبيان تأثير السيولة في نسب الربحية المتحققة للمصرف ولتحقيق هذه الأهداف تم صياغة واختبار فرضيات البحث من خلال استخدام المؤشر الإحصائي ANOVA والذي يتضمن اختبار F و p ومعامل التحديد R^2 وتمثلت الحدود الزمانية للبحث للمدة من سنة ٢٠٠٣الى سنة ٢٠١٢ وان أهم ما تم استنتاجه هو إن نسبة تأثير مؤشرات السيولة لكلا المصرفين كانت ضعيفة وغيرمعنوية في الأغلب على مؤشرات الربحية المصرفية .

وان اهم التوصيات التي توصل اليها البحث (ضرورة تنويع محفظة الاستثمارات المصرفية لكلا المصرفين وذلك لانخفاض نسبة التوظيف فيهما)

الكلمات المفتاحيه :- السيولة والربحية و تقييم الاداء و مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية

ABSTRACT

The issue of liquidity, profitability, and money employment, and capital fullness is one of the most important issues that gained high consideration by other authors and researchers in their attempts to find out the real relationship and how can balance be achieved, which is the main goal of each deposits.

For the sake of comprising the study variables, the research has formed the problem of the study which refers to the bank capability to enlarge profits without dissipation in liquidity of the bank which will negatively reflect on the bank's fame as well as the customers' trust. For all these matters, the researcher has proposed a set of aims, the important of which is the estimation of the bank profitability; liquidity, using the proper indexes belong to them, and also showing the effect of liquidity, on the profitability gained by the bank.

To achieve the above aims, a set of hypotheses have been introduced and verified according to the statistical index ANOVA that contains the Test F and the vector R2 .The time limits of the study stretches from 2003 to 2012.

The main conclusion of the study is that the percentage of the effect of liquidity for the both banks was weak and does not indicate the indexes of the profitability

.Finally, the main recommendation of this reseaech, one of which is the necessity of verifying the bank investment port folio for both banks which can be due to the decrease of the employment rate .

Key word ;- profitability, liquidity money employment , Evaluation

المقدمة

ان القطاع المصرفي من القطاعات المهمة إذ يمثل حلقة مهمة من حلقات تطور النظام المالي في أي بلد وانعكاسا لنظمه المالية و الاقتصادية لذلك يسعى هذا القطاع ومن الدور الذي يلعبه إلى انتهاج سياسات مالية ونقدية تهدف بالدرجة الأساس التي تعظيم أرباحه وفقا لطبيعة عمله التجاري من خلال تلبية طلباتهم المختلفة كالقروض والتسليفات وسحب الودائع وغيرها مما يعززمن ثقتهم به فهذا يتطلب نوعا من التوازن مابين مقدار السيولة المتوفرة لدى المصرف لمواجهة أي التز ا مات ومابين استغلالها لتحقيق الأرباح قياسا بكلفة هذه الأموال ، وانطلاقا من أهميةالبحث والمتمثل بتقويم ربحية المصرف وبيان علاقتها بالسيولة تم استخدام مؤشرات السيولةالمصرفية وبيان تأثيرها على الربحية من خلال ارتفاع وانخفاض نسب هذه المؤشر ا ت وبيان الربحية من خلال استخدام مؤشرا تها الخاصة بها وبيان كفاءة المصرف في استغلال هذه الموارداالمالية التي لديه في درا سة مقارنة مابين مصرفيين حكوميين هما الر ا فدين والرشيد ، وقد قام البحث على جملة من الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها من خلال فرضية البحث .وعليه قسم البحث إلى خمسة محاور يتناول الأول منها منهجية البحث فيما تضمن الثاني الإطارالنظري للبحث

وخصص المحور الثالث بالتحليل التطبيقي والرابع بتحليل فرضيات البحث واختتم الخامس بالاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول **منهجية البحث**

اولآ – مشكلة البحث

نظرا للوضع الاقتصادي الجديد الذي يعيشة بلدنا وفي ظل تعدد المصارف الاهلية ووجود المصارف الحكومية فان الامر يستلزم تقييم الاداء المالي للمصارف الحكومية للتعرف على نقاط الضعف والقصور فيفتح الباب للتعرف على اسبابها ومحاولة التغلب عليها مبكرا حتى لاتترك اثارها السلبية على الاداء المستقبلي و فضلا على التعرف على نقاط القوة ومحاولة تعزيزها لكي يضمن المصرف الاستمرار بنشاطة وتحقيق اعلى العوائد في ظل المنافسة الشديدة وكذلك في تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة مابين السيولة و الربحية وكلاهما لايمكن أن يستغنى عنهما المصرف يعدهماالركائز الأساسية التي يستند عليها أي مصرف تجاري لذا فأن الإخفاق في احدهما سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين واضعاف المركز المالي للمصرف مما يعرضه إلى مخاطرة لا يمكن مواجهتها ومنْ ثم عدم قدرته على النمو والاستمرار بتحقيق المز ايا التنافسية.

ثانيآ– فرضية البحث

يقوم البحث على الفرضيات الاتية:–

١ – ان استخدام نسب السيولة والربحية وموشراتها في تحليل القوائم المالية للمصرف عينة البحث لفترة الدراسة المحددة سيؤدي الى اكتشاف نقاط الضعف والقوه في اداء هذا المصرف

٢ – كلما قلت نسبة التأثير لمؤشرا ت السيولة في الربحية المصرفية كلما ازدادت قدرة المصرف في تعظيم أرباحه.

٣ – عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السيولة في الربحية المصرفية .

ثالثآ– اهمية البحث

تاتي اهمية البحث من اهمية التحليل بواسطة نسب السيولة والربحية تعد من اكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الاداء المالي المصرف وذلك يعتبر موشرا لما انجزة المصرف من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال مدّة الد راسة كذلك فإن تقييم الأداء المالي لأية مؤسسة تعمل في القطاع المصرفي يُعدّ مهماً جداً لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياستها وقراراتها، فضلاً عن معرفة مواقع القوة فيها والتأكيد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواقع

الضعف والانحراف فيها للعمل على تلافيها والتخلص منها أو العمل على تقليصها. وكل ذلك سيساهم في تحسين مستوى أداء البنك ويعزز من قدرته التنافسية وكذلك ان المصارف تلعب دور أساسياً وفعالاًفي النشاط الاستثماري والاقتصادي وتسريع عملية النمو في البلد .

رابعآ – هدف البحث

يسعى البحث الى الدخول في تفاصيل التاصيل العلمي لتقييم الاداء في المصارف العامة من خلال التعرف على النسب والموشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم واستخدامها في عملية تقييم اداء المصرف عينة البحث

كما ويسعى الى قياس السيولة في المصرفيين عينة البحث ومدى قدرته على تغطية التزاماتهما المالية وكذلك قياس الربحية المصرفية باستخدام المؤشر ا ت الخاصة بها وبالاعتماد على الموارد المالية التي لديها.

خامسآ – حدود البحث

الحدود الزمانية : امتدت الحدود الزمانية للبحث من ٢٠٠٣الى ٢٠١٢

الحدود المكانية : وتمثلت بدر اسة مقارنة بين مصرفيين حكوميين هما الرفدين والرشيد وذلك لتوفر البيانات اللازمة للبحث عن هذين المصرفيين فضلا عن ذلك المدة التي مر بها هذا البلد من تغييرات سياسية واقتصادية والتي انعكست بظلالها على جميع القطاعات بشكل عام والمصرفي بشكل خاص.

سادسآ – أساليب جمع البيانات

تم استخدام المصادر العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث لاغناء الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على الكشوفات المالية الخاصة بالمصرفيين والمتمثلة بكشف الميزا نية العمومية وكشف الدخل في التحليل ، أما فيما يتعلق بالتحليل الإحصائي ANOVA فتم الحصول على النتائج من الحاسبة الالكترونية وباستخدام نظام Minitab. وجدول (١)يبين مؤشرات السيولة والربحية المصرفية والرموز الخاصة بها كمتغيرين احدهما مستقل والآخر معتمد تم استخدامهما في تحليل الجانب الإحصائي كإشارة إلى النسب المستخدمة في التحليل.

جدول (١) يبين مؤشرات السيولة والربحية المصرفية والرموز الخاصة بها تم استخدامهما في تحليل الجانب الإحصائي

	الرمز	نسب الربحيةمصرف الرافدين	الرمزالمعتمد

	المستقل		
موشرات السيولة		معدل العائد احقوق الملكية	Y1
نسية الرصيد النقدي	X1	معدل العائدالاموال المتاحة للتوظيف	Y3
نسية السيولة القانونية	X2	معدل العائدالموجودات	Y5
تسبة التوظيف	X3	معدال العائد الودائع	Y7
		نسب الربحية مصرف الرشيد	
		معدل العائد الودائع	Y2
		معدل العائدالاموال المتاحة للتوظيف	Y4
		معدل العائدالموجودات	Y6
		معدال العائد الودائع	Y8

المعادلات الخاصة بها تم التطرق إليها في اختبار فرضيات **البحث**

المحور الثاني الإطار النظري للبحث

اولا: السيولة المصرفية

أ -المفهوم والأهمية-: تعرف السيولة المصرفية بأنّها قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته المالية. والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع (الحسيني، الدوري، ٢٠٠٠، ص٩٣) وتُعرف أنّها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع إلتزاماته التجارية. وعلى الإستجابة لطلبات الإئتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يتطلب توافر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة.(أبو حمد،وفدوري ، ٢٠٠٥ ص٢٢٥).

كما تعرف السيوله قدرة المصرف على تحويل تعهداته الى نقد حاضر عند الطلب ،يعنى ان العميل يستطيع ان يسحب نقدا باستخدام ودائعه لدى المصرف في اي وقت يرغب،والسيولة لا تقتصر على قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته والدفع نقدا عند الطلب بل يترتب على عملية تحويل الاصل الى نقد حاضر باقل خسارة (خالد امين و الطراد ٢٠٠٦ص١٢٠).

فضلاً عن ذلك فان النقدية بشكلها النهائي تشمل كل موجود قابل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر بغية مواجهة الالتزامات مستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة (الهواري، ١٩٨٧:٥٧).

أمّا المصارف التجارية، فإنّ الودائع الجارية والتوفير، التي تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع، عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي إنّ المصرف لا يستطيع أن يتوانى لحظة إلاّ للإستجابة لطلب زبائنه، كما أنّه لا يتمكن أن يتأخر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط، ومنْ ثمَّ فإنّ مشكلة الإدارة في المصارف التجارية هي في الإحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات الزبائن. .(أبو احمد،وقدوري ٢٠٠٥ ،ص ١٠٩).

ويرى الباحث من خلال التعاريف أنّ السيولة مسألة نسبية، لها متغيران: المتغير الأول هو الأصول السائلة، والمتغير الثاني هو سحوبات المودّعين وطلبات الإئتمان، وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائرقليلة يتمّ تحملها نتيجة هذا التصرف. ومن ناحية أخرى فإنّ قيام المودّعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الإئتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة. ففي الوقت الذي يمكن أن يُطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أنّ الأمر يصبح خطيراً لو أنّ المصرف طلب من المودّعين الإنتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإنّ نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتاً له وللإقتصاد القومي ككل.

ب-: مؤشرات السيولة المصرفية:

ان المؤسسات المالية، ومنها المصرفية التجارية تعتمد على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بإلتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، والسيولة تمثل سيفاً ذا حدّين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الإقتصادي لها، أي الإحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف، ومن جهة أخرى، إنّ انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ، ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي:(رمضان، جودة، ٢٠٠٠، ٢٧٣)، (أبو حمد، ٢٠٠٢، ١٩٥-١٩٧)

١- نسبة الرصيد النقدي:

ان هذه النسبة تشيرإلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى المصارف الأخرى ،ولدى البنك المركزي، وأية أرصدة أخرى كالمسكوكات الذهبية والعملات الأجنبية

الموجودة في المصرف على الوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة الرصيد النقدي =(النقد لدى الصندوق +النقد لدى البنك المركزي +الارصدة السائلة الاخرى \ الودائع وما حكمها)×١٠٠

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبيّن المعادلة أعلاه إلى أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبةالسيولة والرصيد النقدي. (ابوحمد وقدوري، ٢٠٠٥ص ٢٣٩)

٢- نسبة الإحتياطي القانوني:

من تعليمات البنك المركزي يجب على المصارف التجارية ان تحتفظ برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الإحتياطي القانوني، وان هذا الرصيد يتم تحديده في نسبة معينة من ودائع المصرف ، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

نسبة الإحتياطي القانوني = (النقد لدى البنك المركزي \ الودائع وما حكمها)×١٠٠

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الإعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد إلتزاماته المالية (محمد داود ٢٠١٢ ص١٣٢).

٣- نسبة السيولة القانونية:

ان هذه النسبة تمثل مقياساً لمدى قدرة الإحتياطيات الثانوية والإحتياطيات الأولية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

نسبة السيولة القانونية =(الاحتياطيات الاولية +الاحتياطيات الثانوية \ الودائع وما حكما)×١٠٠

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنّه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة (العلاق، ٢٠٠١ص١٢٢).

٤ – نسبة التوظيف:

ان هذه النسبة تشير إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من السلف والقروض ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر إنخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف الحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الزبائن الآخرين.

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

نسبة التوظيف = (القروض والسلف \الودائع وما حكمها)×١٠٠

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة (محمد داود ٢٠١٢ ص١٣٤).

الربحية المصرفية

أ -المفهوم والطبيعة :-

ان الهدف الاستراتيجي للمصرف التجاري هو تعظيم ثروة الملاك والذي يفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد،شانه في ذلك شان اي منشاة اعمال اقتصادية ،وان تعظيم ثروة الملاك او تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد انما تتحقق من خلال جملة من العوامل من بينها قدرة المصرف في زيادة الربحية،والتي تتحقق من خلال قيام ادرة المصرف في توجية الاستثمارات نحو موجودات تشغلية تضمن توليد الارباح ،وكلما اتجه المصرف نحو الاستثمارات المربحة كلما تعرض الى مخاطرة اكبر.(الزبيدي حمزة،٢٠١١ص٥٨)

تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة احد المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال ، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأ س المال الكافي ، لذلك يعرفه (حماد) على انه " المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها ، وهي تسمح للبنك

بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وعاء ضد المشكلات القصيرة الأجل(" حماد ،٢٠٠٥ ص٤٧٧).

للربح مفهوم محاسبي وآخر إقتصادي، فمن الناحية المحاسبية، هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أمّا من الناحية الإقتصادية، فالربح هو عبارة عن الزيادة في الثروة، والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة. وتسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى، والتي تتعرّض للدرجة نفسها من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الإحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطيات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة، وأرباح غير معدّة للتوزيع (د . حمزة محمود الزبيدي عام ٢٠٠٠ص٩).

إن المصارف بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة بينها في كافة المجالات وهي تنفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصارف التجارية على جني الأرباح المعقولة ذلك إن الربحية تعد مؤشر ا للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد البلد وثرواته ،(العلاق ، ٢٠١١ص١١٧)

ولتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنّه يتمّ الإعتماد على عدّة نسب التي هي موضع اهتمام الملاك والمودعين، إذ أنّ الملاك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، وتهم أيضاً المودعين والمقرضين، لأنّ عدم كفاية الأرباح يُعدّ مؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين.

ب -مؤشرات الربحية المصرفية-:

وفيما يلي أهم نسب الأرباح.

١- معدل العائد على الإستثمار:

ان هذا المعدل يقيس مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة. لذا يطلق عليه أيضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات، ويتم احتساب معدل

العائد على الإستثمار من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، وكما يأتي:

معدل العائد على الإستثمار= (صافي الدخل \ اجمالي الموجودات)×١٠٠

معدل العائد على الملكية:

يقيس هذا الموشر كفاية ادارة المصرف في استغلال اموال المصرف الممتلكة وقدرة هذه الاموال على توليد الارباح ،وبمعنى اخر فان هذا المعدل يقيس ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك المصرف ، والمنطق قي تفسير هذا المعدل انه كلما زادت قيمة هذا المعدل عبر عن كفاية الادارة في ضمان عائد مرضي للملاك ،والعكس صحيح ،ويعني أنّ هذا المعدل يقيس مدى كفاية الإدارة في إستخدام أموال المصرف، وإدرار الأرباح، ويتم احتساب معدل العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، ويمكن التعبير عن هذا المعدل كما يأتي:

معدل العائد على الملكية = (صافي الدخل \ حقوق الملكية)×١٠٠

٣- معدل العائد على الودائع:

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل \ مجموع الودائع)×١٠٠

(د . حمزة محمود الزبيدي عام ٢٠٠٠ص٩)

المحور الثالث التحليل التطبيقي للبحث

أ -تحليل مؤشرا ت السيولة

١- معدل العائد على حق الملكية : Return On Equity (ROE)

يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ، وان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفوء ، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلا للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية ، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض ويمكن استخراجة من صافي الربح بعد الضريبةاحق الملكية ويتبين من الجدول (٢) إن أعلى متوسط كان في مصرف الرافدين إذ بلغ٢٧٣,٥ % وهو اعلى بكثير من المتوسط الذي سجله مصرف الرشيد إذ بلغ٥٢,٤٦خلال المدة المبحوثة ، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع هذه النسبة في السنتين ٢٠٠٦و ٢٠٠٧اذ بلغا على التوالي٨١٣,٥٣و٩٧٣,٢٨وذلك لارتفاع مقدار معدل العائد قياساً بحقوق الملكية مما أثر بشكل ايجابي في هذه النسبة ويتضح من الجدول ان مصرف الرشيد قد سجل خسارة سنة ٢٠٠٩ بلغت ٧١٤,٣٥ مما اثرت بشكل سلبي على المتوسط العام ونلاحظ إن كلا المصرفين قد شهدا تذبذباً واضحاً في هذا المؤشر وخاصة مصرف الرافدين إذ شهد في السنوات ٢٠٠٦و٢٠٠٧ اعلى تذبذبيأ قياساً بالرشيد والذي هو أيضا كان متذبذباً إلا انه بنسب ضئيلة بالنسبة

للأول إذ شهد انخفاضاً كبيرا في السنة السابعة من البحث وبلغت نسبة الانخفاض –٧١٤,٣٥ % وذلك بسبب الخسارة التي لحقت بالمصرف والتي بلغت (٥٠٨١٢٤٠٢٩٣٣) دينار وان مصرف الرافدين الذي شهد انخفاضا في السنة الثانية والتاسعة من سنوات البحث والتي بلغت على التوالي١٤,٦٦ و ٢٩,٢١ وهو ادنى مستوى وصل له خلال مدة الدراسة ويعود ذلك الى الخسارة التي لحقت بمصرف الرافدين خلال هذا العامين والبالغة (٥٦٨٩) مليون دينارلسنة ٢٠٠٤ و ٤٥١١١مليون دينار لسنة ٢٠١١ . وقد شهد ارتفاعاً كبيرا وكانت في الوقت نفسه مؤشر جيد لهذا المصرف وذلك لأنه سجل اعلى نسبة ارتفاع في تلك السنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧والتي بلغت ٨١٣,٥٣ و ٩٧٣,٢٨ % على التوالي وهي اعلى ما سجله هذا المصرف خلال المدة المبحوثة ثم اخذ هذا المعدل بالأنخفاض خلال الأعوام الأخيرة وذلك بسبب انخفاض صافي الربح الذي يقابله ارتفاع في حقوق الملكية.و اعلى نسبة سجلها مصرف الرشيد في هاتين السنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧والتي بلغت ٣٢٨,٣٨و ٣٩٤,٦ على التوالي ثم اخذ هذا المعدل بالأنخفاض خلال الأعوام الأخيرة وذلك بسبب انخفاض صافي الربح والذي يقابله ارتفاع في حقوق الملكية .مما يدل على إن مصرف الرافدين كان الأفضل خلال المدة المبحوثة في حفاظه على نسبة هذا المؤشر بين انخفاض وارتفاع قياساً بمصرف الرشيد إلا إن الرافدين هو الأفضل متوسطاً بالنسبة للرشيد وهذا مؤشر ا جيداً على كفاءة قر ا رات الاستثمار لأمواله في تحقيق العائد المطلوب الذي تطمح اليه ادارة المصرف.

٢–معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من أمواله المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع. ويتضح من الجدول (٣) إن اعلى متوسط قد سجل كان في مصرف الرا فدين إذ بلغ ١,١٣ % قياساً بمصرف الرشيد والذي بلغ١,٠٤٤ % وان اعلى نسبة قد سجلت خلال المدة المبحوثة في مصرف الرافدين كانت في سنة ٢٠٠٦و٢٠٠٧ وبلغتا على التوالي . ٣,١٠%و٤,٧٦% نتيجة ارتفاع صافي الربح الى اعلى مستوى له في ذلك العامين والذي وصل الى ٣٢١٠٦٨ مليون دينار لسنة ٢٠٠٦ و (٧٢٧٣٣٣) مليون دينارلسنة ٢٠٠٧اما مصرف الرشيد فقد شهدت الاعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ارتفاعا حيث بلغت على التوالي ٢,٧٧و ٤,٨٨ و ٢,٠٧ وذلك بسبب ارتفاع ارباح المصرف حيث بلغت على التوالي ١٠٢٤٨٠ و ٢٢٨٧٥٣ و ١٣٠٦٧٢ مليون دينار حيث ان كلاهما قد حققا أرباحاً في توظيف أموالهم المتاحة من الودائع وحقوق الملكية وهذا مؤشر جيد لهما في هذه السنوات ، وفي سنة ٢٠٠٧ كان الرشيد الأعلى نسبة الارتفاع قياساً بالرافدين إذ بلغت ٤,٨٨ % ، في حين كانت في الرافدين ٤,٧٦ %. إلا إن مصرف الرا فدين كان الأكثر تذبذباً خلال مدة البحث بين انخفاض وارتفاع ، وقد تعرض إلى

انخفاض كبير في سنة ٢٠٠٤ و ٢٠١١ وهو ادنى مستوى وصل له خلال مدة الدراسة ويعود ذلك الى الخسارة التي لحقت بمصرف الرافدين خلال هذا الاعوام والبالغة (٥٦٨٩) مليون دينارسنة ٢٠٠٤ و (٤٥١١)مليون دينارفي سنة ٢٠١١ ،اما مصرف الرشيد فقد انخفضت النسبة سنة ٢٠٠٨ وذلك بسبب الخسارة التي لحقت بالمصرف والتي بلغت (٥٠٨١٢)مليون دينار مما يعني إن مصرف الرشيد وبالرغم من انخفاض المتوسط العام إلا انه الأكثر تحفظا في ارتفاع نسب هذا المؤشر قياساً بالرا فدين مما يؤشر على كفاءة إدارة مصرف الرشيد خلال المدة المبحوثة في إدارة أمواله المتاحة من جهة ورشد اختياره للقرارات الاستثماريةالمدرة للأرباح من جهة أخرى ، بالرغم من إن مصرف الرافدين قد سجل اعلى متوسطاً لهذا المؤشر قياساً بالرشيد.

٣- معدل العائد على الموجودات

يوضح هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته، وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة. كما انه مقياس مهم للعائد، لأنه يؤشر النشاط التشغيلي للمصرف.

ويتبين من الجدول (٤) أن أعلى متوسط قد سجل كان في مصرف الرشيد إذ بلغ ٠,٧٦٣ % وهو اعلى بكثير من المتوسط الذي سجله مصرف الر ا فدين إذ بلغ ٠,١٨ خلال المدة المبحوثة ، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع هذه النسبة في السنين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧و ٢٠٠٨ إذ بلغت على التوالي ١,٧٢ و ٣,٠٧ و١,٦٧ ويتضح من الجدول إن مصرف الرافدين كان موشر الربحية سالب وفي ادنى مستوياته عام ٢٠٠٤ مسجلا نسبة مقدارها (-٠,٠٠٣%) و عام ٢٠١١ مسجلا نسبة مقدارها (-٠,٠٦) نتيجة الخسارة التي تمت الاشارة اليها فيما سبق ، وشهدت الأعوام (٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧) ارتفاع هذا المعدل على الرغم من انها ليست بالمستوى المطلوب ووصل الى اعلى نسبة له عام ٢٠٠٧ بلغت (٠,٢٩%) واستمر المؤشر دون المستوى المطلوب خلال المدة المبحوثة اما مصرف الرشيد اذ شهدت الأعوام (٢٠٠٣ . ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥) تذبذباً هذا المعدل ، كما شهدت الأعوام (٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨) ارتفاع هذا المؤشر بسبب ارتفاع صافي الربح وقد حقق أعلى مستوى عام ٢٠٠٧ اذ سجل معدل العائد على الموجودات نسبة مقدارها (٣,٠٧%) نتيجة ارتفاع صافي الربح الى (٢٢٨٧٥٣) مليون دينار ، ثم اخذ هذا المعدل بالانخفاض خلال الأعوام الأخيرة بسبب الانخفاض الواضح في صافي الأرباح في هذا المصرف. وهذا يشير إلى انخفاض صافي الدخل أو زيادته بمعدل أقل من معدل زيادة حجم الموجودات، وهذا يؤكد ان هذه المصارف ظلّت تستخدم أساليب وبرامج تقليدية في إدارتها للمطلوبات والموجودات، دون أن تتأثر كثيراً بالتغيرات الكبيرة والمتسارعة في الصناعة المصرفية العالمية.

٤- معدل العائد على الودائع

يعد هذا المقياس من المقاييس المهمة والتي توضح مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها من زبائنه . ويتضح من الجدول(٥)إن أعلى متوسط قد سجل كان في مصرف الر شيد وبلغ ١,١٧٧ قياساً بالرافدين والذي بلغ ١,٠٨وان أعلى نسبة قد ، سجلت قياساً بالمتوسطين العامين كانت بالنسبة لمصرف الر افدين في السنتين وهي ٢٠٠٦و ٢٠٠٧حيث بلغت على التوالي ٣,١٢و ٤,٧٨٨ ويعود ذلك الى ارتفاع صافي الربح خلال هذين العامين بينما في مصرف الرشيد كانت نسبة العائد على الودائع في السنوات الثلاث هي ٢٠٠٦و ٢٠٠٧و ٢٠٠٨، حيث بلغتا على التوالي٢,٨و ٤,٩و ٢,٠٩ ويعود ذلك الى ارتفاع صافي الربح خلال هذة السنوات ويعد مصرف الرا فدين الأكثر تذبذ با قياساً بالرشيد بين انخفاض وارتفاع ، في حين الأخير (الرشيد) قد شهد ارتفاعاً في السنوات الثلاث ٢٠٠٦و٢٠٠٧و ٢٠٠٨وبعده شهد انخفاضاً بنسبة ضئيلة قياساً بالتفاوت الذي شهده مصرف الرافدين ، وعند دراسة إجمالي الودائع في ملحق رقم (١) يتبين أنها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ولكلا المصرفين، وهذا يعني أنه مع زيادة حجم الودائع، فإن معدل العائد عليهافي مصرف الرافدين، كان متناقصاً بعد سنة ٢٠٠٧، وسالباً في سنة ٢٠١١، اما مصرف الرشيد كان متناقصا يعد سنة ٢٠٠٨ ،وسالبا في سنة ٢٠٠٩ وهذا يشير إلى انخفاض صافي الدخل أو زيادته بمعدل أقل من معدل زيادة حجم الودائع، وهذا يؤكد ان هذه المصارف ظلّت تستخدم أساليب وبرامج تقليدية في إدارتها للمطلوبات والموجودات، دون أن تتأثر كثيراً بالتغيرات الكبيرة والمتسارعة في الصناعة المصرفية العالمية.

		جدول(٢) مؤشرات الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية %) لمصرفي الرافدين والرشيد للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)								
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المتوسط العام
مصرف	١٠١,٢	–١٤,٦	١٥٤,٠٤	٨١٣,٥	٩٧٣,٢	٢٠٦,٥٠	٧,٣٨	١٩,١	–٢٩,٢١	١٤٣,٨٣	٢٧٣,٥٠٧
مصرف الرشيد	٩٤,٥٨	١٨,٤	٩٦,٤	٣٢٨,٣	٣٩٤,٦	١٦١,٥	–٧١٤,٣	١٤,٢	١٣,٨٨	١١٧,٠٥	٥٢,٤٦
المصدر: التقارير والميزانيات العامة لمصرفي الرافدين و الرشيد للأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨. ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١. ٢٠١٢.											

جدول (٣)مؤشرات الربحية(معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف %) للمدة (٢٠٠٣ _٢٠١١)										
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المتوسط
مصرف الرافدين	٠,٩٥	–٠,٠٦	٠,٩٣	٣,١٠	٤,٧٦	٠,٨٨	٠,٠ ٦	٠,٠١	–٠,١٦	٠,٨٤	١,١٣
مصرف الرشيد	٠,٠١	٠,٠٧	٠,٤٥	٢,٧٧	٤,٨٨	٢,٠٧	–٠,٠٦	٠,٢١	٠,١٦	٠,٤٢	١,٠٤٤

المصدر: التقارير والميزانيات العامة لمصرف الرافدين للأعوام ٢٠٠٣ ،٢٠٠٤ ،٢٠٠٥ ،٢٠٠٦ ،٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ،٢٠١٠ ،٢٠١١. ٢٠١٢ .

جدول (٤)مؤشرات الربحية معدل العائد على الموجودات % للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المتوسط
مصرف الرافدين	٠,٠٧	– ٠,٠٠٣	٠,٠٣	٠,١٣	٠,٢٩	٠,٠٦	٠,٠٠٤	٠,٢٢	-٠,٠٦	٠,٤٠	٠,١٨٠
مصرف الرشيد	٠,٦٤	٠,٠٥	٠,٢٥	١,٧٢	٣,٠٧	١,٦٧	-٠,٤٦	٠,١٨	٠,١٤	٠,٣٧	٠,٧٦٣

المصدر :

– التقارير والميزانيات العامة لمصرفي الرافدين و الرشيد للأعوام ٢٠٠٣ ،٢٠٠٤ ،٢٠٠٥ ،٢٠٠٦ ،٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨. ٢٠٠٩ ،٢٠١٠ ،٢٠١١. ٢٠١٢ .

جدول (٥)مؤشرات الربحية (معدل العائد على الودائع) للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المتوسط

مصرف الرافدين	٠,٩٥	-٠,٠٦٨	٠,٩٣	٣,١٢	٤,٧٨	٠,٨٨	٠,٠٦	٠,١٥	-٠,١٧	٠,٨٤	١,٠٨
مصرف الرشيد	١,٢٥	٠,٠٧٥	٠,٤٦	٢,٨	٤,٩	٢,٠٩	-٠,٦	٠,٢١	٠,١٦	٠,٤٣	١,١٧٧

المصدر:

- التقارير والميزانيات العامة لمصرفي الرافدين و الرشيد للأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨. ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١. ٢٠١٢ .

ب :- **تحليل موشرات السيولة:**

١-نسبه الرصيد النقدي (Monetary fund Ratio)

وتشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الودائع وما حكمها، ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء راس المال الممتلك حقوق الملكية ، إذ تبين المعادلة انه كلما ازدادت نسبة الرصيد النقدي ا زدادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها ، إلا أن ذلك ينعكس سلباً على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الاموال (ابو احمد وقدوري ، ٢٠٠٥ص ٢٣٩).

يشير الجدول رقم(٦) إلى قيم احتساب مؤشرا ت نسبة الرصيد النقدي لمصرفي الر افدين والرشيد ولكل سنة من سنوات البحث . إذ يظهر من الجدول بشكل عام إن هناك تبايناً واضحا في مصرف الرافدين من أذ الانخفاض والارتفاع اذ شهد ارتفاع في سنة ٢٠٠٣ بلغت نسبتة ٥٧,٧٩ ويعود ذلك الى انخفاض مقام النسبة وهي الدائنون اذ بلغت(٧٣٦٤٠٠٠٦٢) الف دينار وكذلك القروض المستلمة طويلة الاجل اذ بلغت (١٦٢٢٩١٦) الف دينار وقد شهد انخفاض وخاصة في السنوات (٢٠٠٤الى٢٠١٠) حيث كانت النسبة على التوالي ٢,١١و٣,١٤ و٢,٩٦ و٥,٣٥ و٦,٦ و٦,٢٣ ٦,١ ويعود ذلك الى ارتفاع مقام النسبة وهم الدائنون والقروض المستلمة طويلة الاجل حتى وصل الدائنون سنة ٢٠٠٨ الى(٢٣٨٥٧٤٠٠٧٠٤٤)الف دينار والقروض المستلمة طويلة الاجل الى (٧٧٢٤٦١١٠٢٣) الف دينار و هذا المبلغ مرتفع قياسا بسنة ٢٠٠٣ وهذا يعد مؤشرغير جيد لهذا المصرف على انخفاض خطر السيولة خلال هذه السنوات في حين شهد المصرف ارتفاعاً في سنة٢٠١١ و ٢٠١٢ حيث بلغت على التوالي ٢٢,٦٤و٢٢,٨٤وذلك لانخفاض الدائنين خلال السنتين أما على مستوى المتوسط العام فان مصرف الرشيد قد سجل أعلى متوسط عام وبلغ ٥١,٢٣وهواكثرمن ضعف متوسط عام مصرف الرافدين وقد شهد مصرف الرشيد اسقرارا عاما في النسبة خلال سنوات البحث وهي مقاربة للمتوسط العام للمصرف وهذا يعد موشرآ جيدا لهذا المصرف ويتضح من هذا التحليل إن مصرف الرشيد أكثر كفاءة في مواجهة التزاماته المالية قياساً بالرافدين وقد يكون سبب ذلك ،إلى احتفاظه بهذه الارصده لتقوية ثقة المودعين به وتدعيم عمله المصرفي . إلا إن الرافدين هو الأفضل في عدم احتفاظه بنسبة عالية من هذا المؤشر مما يعكس ايجابا على نسبة أرباحه المتحققة قياساً بمصرف الرشيد الذي يحتفاظ بنسبة عالية من هذا المؤشر مما يعكس سلباً على نسبة أرباحه المتحققة.

٢- نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio :

وتمثل مقياساً لقدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتز امات المالية

المستحقة على المصرف في مختلف الظروف إذ انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وتتر اوح هذه النسبة ما بين (30-35%) كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية (العلاق، ٢٠٠١ ص ١٢٢)

يشير الجدول (٧) إلى نسبة السيولة القانونية للمصرفين ويتضح منه إن اعلى متوسط قد سجل لهذه النسبة كان في مصرف الرشيد وبلغ ٧٥,٩٢ % قياساً بمصرف الرافدين والذي هو منخفض وبلغ ١٩,٣٤ % ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة بشكل عام إلى مقدار الزيادة في بسط هذه النسبة والمتمثلة بالنقد والأرصدة لدى البنك المركزي مضافاً إليها الاستثمارارت والأوراق التجارية المخصومة قياساً بالودائع وما في حكمها ، وان مصرف الرافدين قد شهدا تذبذباً واضحاً في هذه النسبة خلال المدة المبحوثة وكذلك اتخفاض متوسطها العام ، وان اعلى نسبة قد سجلت لمصرف الرافدين كانت في سنة ٢٠٠٣ وبلغت ٩٢,٧ % وهي اعلى بكثير من المتوسط العام له أيضاً ، بينما اعلى نسبة قد سجلت لمصرف الرشيد كانت في ٢٠٠٦ وبلغت ٨٨,٨٨ % وتعد سنة ٢٠٠٤ قد شهدات انخفاضا كبيراً لمصرف الرافدين بلغت ٣,١٨ واستمر هذا الانخفاض طيلة الخمس سنوات القادمة وبعدها شهد ارتفاع بسيط في السنتين ٢٠١١ و٢٠١٢ وبلغت على التوالي ٢٩,٥١و٢٩,٨ اما مصرف الرشيد فان المؤشر مستقر وبنسبة عالية في جميع سنوات البحث ولم يختلف الموشر عن ماهو عليه في نسبة الرصيد النقدي وأن هناك تراجع بسيط في سنة ٢٠٠٧ وقد بلغ ٤٨,٠٠وهذا لم يؤثر في المتوسط العام حيث بقية مرتفعا مما يتضح تفوق مصرف الرشيد على الرافدين في ارتفاع هذة النسبة وهذا مؤشر جيد لصالح الرشيد قياسا بالرافدين في قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة على المصرف وفي الوقت نفسه يعد مؤشر ضعيف له قياساً بالرافدين من جانب الربحية .

٣-مؤشرات السيولة (نسبه التوظيف)

تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف، وان ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض ، إلا انه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات السحوبات.

تُعدُّ هذه النسبة عن العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع . ويتضح من الجدول (٨) إن اعلى نسبة توظيف كانت في مصرف الرشيد إذ بلغ متوسطه العام خلال المدة المبحوثة ٢١,٣١ % قياساً بالرا فدين ١٢,٩٦% بالرغم من إن الأخير هو الأكثر سيولة واحتفاظ بها إلا إن الأول هو الأكثر والأفضل توظيفا وهذا مؤشر جيد لهذا

المصرف(الرشيد) من أذ التأثير الايجابي على الأرباح التي يحققها من جهة ، ودلالة على كفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية لزبائنه من جهة أخرى . إلا انه الأكثر خطورة باتجاه السيولة في حالة السحب المفاجئ للودائع مما ينبغي اخذ الحيطة والحذرعند منح أي قروض إضافية. أما على مستوى سنوات البحث فنلاحظ تذبذباً كبيراً لكلا المصرفين بين ارتفاع

وانخفاض ومما يبرز ذلك عدم استقرار نسبة توظيف الودائع كمنح ائتمانية أو قروض استثمارية ومدى الضمان التي تطلبها مقابل ذلك في .تلك المدة وان أعلى نسبة قد سجلت في كلا المصرفين كانت في سنة ٢٠١٠ و ٢٠١١و ٢٠١٢المصرف الرافدين وبلغت على التوالي١٩,٥٧و ٣٢,٢٦ و٤١,٣٨ أما في مصرف الرشيد فكانت ، في السنوات و ٢٠٠٣و٢٠٠٨و ٢٠١٢ وبلغت على التوالي ٣٦,٧١ و ٣٦,٩٨ و ٣٠,٨ وفضلاً عن ذلك تعد سنة ٢٠١٢ هي الأعلى نسبة في مصرف الرافدين قياساً بمصرف الرشيد .مع ملاحظة هناك انخفاضاً في مصرف الرافدين طيلة السنوات الاولى من البحث وارتفعاً في السنوات ٢٠١١ و٢٠١٢ بلغا على التوالي ٣١,٤٤و ٤١,٣٨ علما ان المصرف شهد انخفاض كبير في سنة ٢٠٠٤و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وبلغا على التوالي ٢,٨٣و ٣,٥٤ و ٣,٥٧ و٤,٨٨مع ارتفاع ضعيف جدا في سنة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ اما مصرف الرشيد فنلاحظ هناك انخفاض للسنوات ٢٠٠٤و ٢٠٠٩ بلغت على التوالي ٩,٦٥ و ٨,٥٩ مع تقارب واضح في باقي سنوات البحث من المتوسط العام للمصرف

مما نستنتج من هذا التحليل هو أن مصرف الرافدين كان الأكثر تذبذب من الرشيد في ارتفاع وانخفاض هذه النسبة ويؤشر ذلك إلى التفاوت في نشاط هذا المصرف في منحه للقروض والسلف قياساً بحجم ودائعه التي يحصل عليها من زبائنه من جهة وقياساً بمصرف الرشيد من جهة أخرى ومن الناحية الايجابية هو الأكثر سيولة واحتفاظ بها واكثر قدرة على مواجهة سحوبات الودائع المفاجئ ، إلا إن مصرف الرشيد هو الأكثر والأفضل توظيفا وهذا مؤشر جيد لهذا المصرف من حيث التأثير الايجابي على الأرباح التي يحققها من جهة ، ودلالة على كفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية لزبائنه من جهة أخرى . إلا انه الأكثر خطورة باتجاه السيولة في حالة السحب المفاجئ للودائع مما ينبغي اخذ الحيطة والحذرعند منح أي قروض إضافية.

جدول (٦)مؤشرات السيولة نسبه الرصيد النقدي- : للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المتوسط
مصرف الرافدين	٥٧,٧٩	٢,١١	٣,١٤	٢,٩٦	٥,٣٥	٦,٦٠	٦,٢٣	٦,١٠	٢٢,٦	٢٢,٨٤	١٣,٥٧
مصرف الرشيد	٥٤,٧٥	٦٨,٠	٥٠,٥٣	٤٥,٧٣	٣١,٤٥	٥٥,٧٣	٤٧,٠٩	٥٤,٥٨	٥٤,٢	٥٠,٢١	٥١,٢٣

المصدر :

– التقارير والميزانيات العامة لمصرف الرافدين والرشيد للأعوام ٢٠٠٣ ،٢٠٠٤ ،٢٠٠٥ ،٢٠٠٦ ،٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨. ٢٠٠٩ ،٢٠١٠ ،٢٠١١ ،٢٠١٢ .

جدول (٧)مؤشرات السيولة نسبة السيولة القانونية للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المتوسط
مصرف الرافدين	٩٢,٧	٣,١٨	٤,١٥	٤,٥٣	٦,٦٨	٧,٧٥	٧,٦	٧,٥١	٢٩,٥	٢٩,٨	١٩,٣٤
مصرف الرشيد	٨٥,٨	٨٧,٧	٨٨,٦	٨٨,٨٨	٤٨,٠٠	٧١,٤٣	٧٣,٣	٧٩,٩	٦٩,٦	٦٥,٨	٧٥,٩٢

المصدر :

– التقارير والميزانيات العامة لمصرف الرافدين والرشيد للأعوام ٢٠٠٣ ،٢٠٠٤ ،٢٠٠٥ ،٢٠٠٦ ،٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨. ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ .

جدول (٨)مؤشرات السيولة (نسبه التوظيف: -): - للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المتوسط
مصرق الرافدين	٦,٠٠	٢,٨٣	٣,٥٤	٣,٥٧	٤,٨٨	٧,٥٠	٨,١٢	١٩,٥	٣٢,٢	٤١,٣	١٢,٩٦
مصرف الرشيد	٣٦,٧	٩,٦٥	١٢,٠	١٦,٢٢	٢٤,٥	٣٦,٩	٨,٥٩	١٧,٦	١٦,٩	٣٠,٨	٢١,٣١

المصدر : - التقارير والميزانيات العامة لمصرف الرافدين للأعوام ٢٠٠٣ ،٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨. ٢٠٠٩ ،٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢

المحور الرابع اختبار فرضيات البحث

لاستيعاب متغيرات البحث تم صياغة مشكلة البحث والتي تشير إلى قدرة المصرف على تعظيم أرباحه من نتائج أعماله دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة المصرفية التي لديه وبالتالي ينعكس سلبا على سمعة المصرف وثقة المتعاملين معه في مواجهة التزاماتهم المالية وعليه قام البحث على جملة من الأهداف أهمهما تقييم الربحية المصرفية وسيولتها باستخدام المؤشرات الخاصة بهم وبيان تأثير في نسب الربحية المتحققة للمصرف ولتحقيق هذه الأهداف تم صياغة واختبار فرضيات البحث من خلال استخدام المؤشر الإحصائي ANOVA والذي يتضمن اختبار F و p ومعامل التحديد R^2 وتمثلت الحدود الزمانية للبحث للمدة من سنة ٢٠٠٣الى سنة ٢٠١٢ وان أهم ما تم استنتاجه هو إن نسبة تأثير مؤشرات السيولة لكلا المصرفين كانت ضعيفة وغيرمعنوية في الأغلب على مؤشرات الربحية المصرفية عدا مؤشر واحد هو معدل حقوق الملكية على الموجودات (ملاءة راس المال)لمصرف الرافدين على مؤشر هو معدل العائدعلى الموجودات (الربحية) إذ كان التأثير قويا ومعنوي مما يتضح من ذلك إن هذا المصرفين يؤيدان قبول الفرضية الثالثه (العدم) ، وما يؤكد ذلك قوة المتغير X 1 و X 2 و X 3 للمصرفين كان غير معنوي أيضاً على وفق النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار p أما اختبار الفرضية الثانية وتتابعاً مع الفرضية الثالثة فيتضح من ذلك إن المصرفين يؤيدان كلاهما الفرضية الثالثة.

وان أهم ما يوصي به الباحث هو(ضرورة تنويع محفظة الاستثمارات المصرفية لكلا المصرفين وذلك لانخفاض نسبة التوظيف فيهما).

ا- تحليل التأثير بين X1 و Y1, Y3 ,Y5 ،Y7 Y2,Y4,Y6,Y8 :-

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي (ANOVA) في الجدول (٩) إن هناك تأثير ل X1 على

متغير واحد هو Y5 بالنسبة لمصرف الر افدين واذ بلغ pالمعنوية ٠,٠٠٠وهي اقل من ٠,٠٥ في حين كان تأثير X1 على كل من Y7, Y1,Y3 ضعيفا قياساً بالمتغير Y5 ، مما يتضح من ذلك إن هذا المصرف يؤيد قبول الفرضية الثالثه (العدم) ، وما يؤكد ذلك قوة المتغير X 1 لهذا المصرف كان غير معنوي أيضاً على وفق النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار p

أما مصرف الرشيد فإنّ هناك تأثير X1 على متغير واحد هو Y8 وكان تأثير X1 على المتغيرات الثلاثY6,Y4,Y2 ضعيفاً إذ بلغت على التوالي p المعنوية٠,٥٥٠ ،٠,٣٧٠ ،٠,٧٣٤، وهي اكبر من ٠,٠٥مما يعني ذلك أن هذا المصرف أيضاً يؤيد فرضية العدم (الثالثة) .أما اختبار الفرضية الثانية وتتابعاً مع الفرضية الثالثة فيتضح من ذلك إن المصرفين يؤيدان كلاهما الفرضية الثالثة أي إن نسبة تأثير المتغير X 1 على المتغيرات Y7،Y1,Y3,Y5 لمصرف الرافدين ونسبة

تاثير المتغير X 1على المتغيرات Y8,Y6,Y4,Y2 لمصرف الرشيد كان ضعيفاً وهذا ما ينسجم مع أساسيات الفرضية الثانية.

جدول (٩)تحليل التاثير بين X1 و Y1 ، Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 Y7 Y8

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل (X1)		
		R^2	F	P
الرافدين	Y1	%١٠,٨	٠,٩٧	٠,٣٥٣
	Y3	%٢,٥	٠,٢١	٠,٦٦١
	Y5	%٨١,٣	٣٤,٧٢	٠,٠٠٠
	Y7	%٢,٨	٠,٢٣	٠,٦٤٢
الرشيد	Y2	،%٤,٦	٠,٣٩	٠,٥٥٠
	Y4	%١٠,١	٠,٩٠	٠,٣٧٠
	Y6	%١,٥	٠,١٢	٠,٧٣٤
	Y8	%٤٦,٤	٦,٩٤	٠,٠٣٠

المصدر : مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج Minitab

ب- تحليل التأثير بين X 2 و Y1, Y3 ,Y5 ،Y7 و Y8,Y6,Y4,Y2 :-

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي (ANOVA) في الجدول (١٠) إن هناك تأثيراً X2 على متغير واحد هو Y5 بالنسبة لمصرف الر افدين واذ بلغ pالمعنوية ٠,٠٠٠وهي اقل من ٠,٠٥ في حين كان تأثير X2 على كل من Y7 , Y1,Y3 ضعيفا قياساً بالمتغير Y5 ، مما يتضح من ذلك إن هذا المصرف يؤيد قبول الفرضية الثالثه (العدم) ، وما يؤكد ذلك قوة المتغير X 2 لهذا المصرف كان غير معنوي أيضاً على وفق النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار p.

أما مصرف الرشيد فكان تأثير X2 على المتغير ا ت الاربعة Y8,Y6,Y4,Y2 ضعيفا إذ بلغت على التوالي pالمعنوية٧٢٧، ٠ ،٠,٣٧٠ ،٠,١٣٥، ، ٠,١٥٩ وهي اكبر من ٠,٠٥مما يعني ذلك أن هذا المصرف أيضاً يؤيد فرضية العدم (الثالثة).

أما اختبار الفرضية الثانية وتتابعاً مع الفرضية الثالثة فيتضح من ذلك إن المصرفين

يؤيدان كلاهما الفرضية الأولى أي إن نسبة تأثير المتغير X 2على المتغير ا ت Y1,Y3,Y5،

Y7لمصرف الرافدين ونسبة تاثير المتغير X2 على المتغيرات Y8,Y6,Y4,Y2 لمصرف الرشيد كان ضعيفاً وهذا ما ينسجم مع أساسيات الفرضية الثانية.

جدول (١٠)تحليل التاثير بين X2 و Y1 ، Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 Y7 Y8

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل (X2)		
		R^2	F	P
الرافدين	Y1	%٩,٦	٠,٨٥	٠,٣٨٤
	Y3	%١,٨	٠,١٥	٠,٧١٠
	Y5	٨٧,٦ %	٥٦,٣٦	٠,٠٠٠
	Y7	%٢,٦	٠,٢١	٠,٦٥٦
الرشيد	Y2	%١,٦ ،	٠,١٣	٠,٧٢٧
	Y4	٣١,٠ %	٠,٩٠	٠,٣٧٠
	Y6	٢٥,٧ %	٢,٧٧	٠,١٣٥
	Y8	٢٣,١ %	٢,٤١	٠,١٥٩

المصدر : مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج Minitab

ج – تحليل التأثير بين X3 و Y1, Y3 ,Y5 ،Y7 وY8,Y6,Y4,Y2 :-

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي (ANOVA) في الجدول (١٠) إن هناك تأثيراً ضعيفاً لمؤشر X3 على المؤشر ا ت، Y1, Y3 ,Y5 ,Y7بالنسبة لمصرف الر افدين اذ بلغت P المعنوية على التوالي٠,٣٦٣ ،٠,٣٣٤ ،٠,٦٧١ ، ٠,٥٤٤ وان هذا التاثير غير معنوي .

أما مصرف الرشيد فكان تأثير X3 على المتغير ا ت الاربعة Y8,Y6,Y4,Y2 ضعيفاً إذ بلغت Pالمعنوية على التوالي ٠,٢٠٠ ، ٠,٥٢٨ ،٠,٢٠٨ ،٠,٢٦٥ وان هذا التاثير غير معنوي ،مما يعني من ذلك إن هذين المصرفين يؤيدان قبولهما لفرضية العدم (الثالثة) وما يؤكد ذلك قوة المتغير X3 كان ضعيفاً لكلا المصرفين

أما أختبار الفرضية الثانية فإنّ كلا المصرفين كان تأثير X3 على المتغير ات ضعيفاً وغير معنوي ، مما يعني ذلك أن كلاهما يؤيدان الفرضية الثانية اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي والفرضية الثالثة.

جدول (١١)تحليل التاثير بين X3 و Y1 ، Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 Y7 Y8

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل (X3)		
		R^2	F	P
الرافدين	Y1	%١٠,٤	٠,٩٣	٠,٣٦٣
	Y3	%.١١,٧	١,٠٦	٠,٣٣٤
	Y5	%٢,٤	٠,١٩	٠,٦٧١
	Y7	%٤,٨	٠,٤٠	٠,٥٤٤
الرشيد	Y2	،%١٩,٦	١,٩٥	٠,٢٠٠
	Y4	%٥,٢	٠,٤٤	٠,٥٢٨
	Y6	%١٩,٠	١,٨٨	٠,٢٠٨
	Y8	%١٥,٢	١,٤٤	٠,٢٦٥

المصدر : مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج Minitab

المحور الخامس الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. ان الخدمات المصرفية لدى الجهاز المصرفي العراقي عموماً محدودة في عمليات الاقراض كما ان مصرفي الرافدين والرشيد لا يمتلكان قدرات كافية لتوفير منتجات مصرفية حديثة كإدارة المحافظ الاستثمارية وغيرها فضلا عن قصورها في توفير خدمات متقدمة تتطلب نظم مدفوعات متطورة كادخال وسائل دفع متطورة على مستوى الفرد او على مستوى المعاملات المالية الكبيرة .
٢. يستدل من نتائج التحليل بان المصرفين لا يطبقان معايير كفاية رأس المال لذلك يعد موشراً خطيرا يعرقل تحقيق اهدافهما الحالة والمستقبلية،مما يجعل المصرفين بحاجة لاعادة النظر في تطبيق معايير بازل بخصوص كفاية راس المال

٣. يعاني القطاع المصرفي العراقي من نقص واضح في تشريعاته وقوانينه التي تحكم عملياته، ويمكن عدّ المصارف عينة الدراسة نموذجاً لجمود القوانين والتشريعات المصرفية من جهة وعدم تبني سياسات ادخال خدمات مصرفية حديثة مستندة الى تقنيات العمل المصرفية والمعتمدة من قبل المصارف في الدول المتقدمة من جهة اخرى ، ويُسهم ضعف الوعي المصرفي في المجتمع العراقي في اعاقة المصارف لتبني وادخال خدمات حديثة.

٤. ان التجارب التي خاضتها البلدان النامية في مجال تطبيق اصلاحات صندوق النقد الدولي ولاسيما الاصلاحات المالية والمصرفية والتي تركزت على تخفيف القيود على الائتمان والتأكيد على حرية انتقال رؤوس الاموال بين الأسواق المالية لم تكن موفقة وذلك لعدم ملائمة هذه الوصفات الاصلاحية والواقع الاقتصادي لبعض الاقتصادات النامية .

٥. أهمية إعداد دراسة تتناول البيانات والمعلومات المتوفرة لدى المصارف قبل تبني أي سياسة استثمارية أو تسويقية معينة وذلك لغرض الحصول على أفضل الفرص الاستثمارية والعمل على تحسين جودة الخدمة المصرفية .

٦. وجد من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في مؤشرات الربحية : – إن مصرف الرافدين كان الأكثر تفوقاً في نسب الربحية قياساً بالرشيد وكانت في نسبة معدل العائد على حقوق الملكبة ، مما نستنتج من ذلك إن هذا المصرف له القدرة في استغلال أمواله المتمثلة بحق الملكية ومنحها كقروض بنسبة أكبر من الودائع التي يمتلكها هذا المصرف (الرافدين)اما باقي نسب الربحية فان المصرفان قد شهد تذيذب واضح في الارتفاع وانخفاض هذه النسبة.

٧ – من خلال استخدام المؤشر الإحصائي ANOVA تم استنتاج إن نسبة تأثير مؤشرات السيولة لكلا المصرفين كانت ضعيفة وغيرمعنوية في الأغلب على مؤشرات الربحية المصرفية

التوصيات

١. تحسين مستوى الأداء المؤسسي للمصرفي عينة البحث، واعتماد أكثر من مدخل في تقييم الأداء للمصارف العراقية الحكومية،وضرورة تنويع محفظة الاستثما را ت للمصرفين وذلك لانخفاض نسبة التوظيف فيهما والخروج عن الطابع التقليدي في العمل المصرفي مما يُسهم في رفع كفاية وفاعلية هذين المصرفين من جهة وتعزيز من أرباحهما المتحققة من جهة أخرى .

٢. توظيف الأفراد ذوي التعليم العالي في المصرفين انطلاقا من التأثير العالي للمعرفة في سير العمل المصرفي ، ومن هذا المنطلق يتوجب اعادة النظر في مواصفات الملاكات القيادية المصرفية والاستعانة بالخبراء المصرفيين المُلمين بالتكنولوجيا المصرفية والعلم المصرفي.

٣. وضع خطة اعادة الهيكلة المالية هدفها ينصب على استعادة قدرة المصارف على الامتثال للحد الأدنى من كفاية رأس المال،وضرورة تطبيق معايير بازل في كفاية راس المال ومتطلبات الحيطة الأخرى

٤. ضرورة إتباع البنك المركزي سياسة مالية ونقدية متوازنة تساهم بالدرجة الأساس في تنمية الاقتصاد في البلد وتخفض نسبة التضخم وتحسين المستوى ألمعاشي من خلال استغلال الأرصدة النقدية التي لديه من المصارف على شكل احتياطي قانوني وغيرها في مشاريع استثمارية وبنى تحتية بشكل أفضل من بقاءها دون استثمار و العكس صحيح من جانب الاحتياطيى القانوني

٥. ضرورة خلق التوازن بين مختلف المصادر النقدية للمصرفين وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها استثما را تهما .

٦. أهمية إعداد درا سة تتناول البيانات والمعلومات المتوفرة لدى المصارف قبل تبني أي سياسة استثمارية أو تسويقية معينة وذلك لغرض الحصول على أفضل الفرص الاستثمارية والعمل على تحسين جودة الخدمة المصرفية .

٧. ترشيق الهيكل الاداري الضخم الذي يحتويه المصرفين ، وذلك اما عن طريق التقاعد او اصلاح قوانين وانظمة المصرفين .

٨. الاستعانة بشركات عالمية متخصصة في المجال المصرفي وتشجيعها على الارتباط بعلاقات تعاون من خلال توأمة المصارف العامة مع الأخرى الأجنبية لمدة متفق عليها لتبادل الخبرات مقابل مشاركة المصارف الأجنبية بالربح المتحقق للمصارف العراقية ومن خلال هذا التعاون ستكون هناك فرص للاستفادة من الخبرات والصناعة المصرفية المتطورة لتنعكس على المصارف.

٩. ٩- تعديل القوانين والتعليمات التي تخضع لها المصارف العراقية بما يؤهلها للعمل وفق المعايير الحديثة للعمل المصرفي ويمنحها حرية التحرك وفقا لمتطلبات السوق والمشاركة الفعالة للتنمية ومنها قانون المصارف رقم (٩٤) لعام ٢٠٠٤

١٠.١٠- على المصارف عينة البحث زيادة الاهتمام بتقيم الأداء المالي للوقوف على نقاط الضعف والقصور ومعالجتها،فضلا عن معرفة نقاط القوه وزيادتها لتطوير الاداء المالي للمصرف بما يتماشى مع الظروف الحاليه لكي يستطيع منافسة المصارف الاخرى.

المصادر

١- د. سيد الهواري، إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، دار الجيل، القاهرة، ١٩٨٧.

٢-خالد امين عبد اللة و اسماعيل ابراهيم الطراد،ادارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية-الطبعة الاولى ٢٠٠٦ دار وائل للنشر-عمان الاردن

٣-د. فلاح حسن الحسيني، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٠.

٤-د . حمزة محمود الزبيدي إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان) مؤسسة الوراق عام ٢٠٠٠

٥-العلاق: بشير عباس،(ادارة المصارف:مدخل وظيفي) الاردن، ٢٠٠١

٦- رضا صاحب ابو حمد و فائق مشعل قدوري ،ادرة المصارف سنة ٢٠٠٥ دار ابن الاثير للطباعة والنشر ،جامعة الموصل

٧-د. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٢.

٨- حماد ، طارق عبد العال (: حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب -تطبيقات الحوكمة في المصارف) الدار الجامعية ، ٢٠٠٥.

٩-رمضان ، زياد سليم ، وجودة ، محفوظ احمد ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠

١٠- د.علي سعد محمد داود (البنوك ومحافظ الاستثمار)سنة ٢٠١٢ دار التعليم الجامعي الاسكندرية،مصر